



بسم الله الرحمن الرحيم
المؤتمر الرابع لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة

" الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات "

إسطنبول أبريل 2018

- الإشكالية - الأهداف - البرنامج -

لقد دشن منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة في مؤتمراته الثلاثة السابقة مسارا فكريا وعلميا يتعلق بقضايا أساسية في راهن الأمة عبر دراسة إشكاليات متكاملة، افتتحها بموضوع الدولة المدنية، في المؤتمر الأول سنة 2014 بماليزيا، كمدخل مهم لإقامة الدولة العصرية التي تقوم على أساس العقد الاجتماعي وتحفظ كرامة الإنسان وحرية وتحقيق احتياجاته، وتسعى إلى تحقيق العدالة بين المواطنين ، وقد تناول المؤتمر تدقيق مفهوم الدولة المدنية في ضوء النقاشات التي واكبت ثورات الربيع العربي، ومدى ملاءمة النموذج التاريخي الغربي مع المرجعية الحضارية للأمة وتاريخها. ثم تناول المؤتمر الثاني، : " دور الحرية والديمقراطية في تحقيق الأمن والاستقرار " ، في ماليزيا سنة 2015، ضمن سياقات الأثار والتطورات التي أنتجتها الثورات المضادة لإرادة الشعوب في العالم العربي، وقام هذا المؤتمر الثاني بدراسة ملامح التجارب الناجحة التي حققت الاستقرار والتنمية بسبب توفر الحريات والديمقراطية، كتجربتي ماليزيا وتركيا. غير أن النقاشات الثرية في المؤتمر الثاني بكوالالمبور بينت أن ثمة شرطا ضروريا يقف بين تجسيد الحكم الديموقراطي وضمان الحريات وتحقيق الاستقرار والتنمية هو شرط صلاح الحكم ورشده.

تبعاً لهذه النقاشات درس المؤتمر الثالث في السودان سنة 2016 موضوع " الحكم الراشد وأثره في النهوض الحضاري " بدءاً بالتحديد المفاهيمي للحكم الراشد ومعايير، ثم أصول ومرجعيات الحكم الراشد في تراثنا الإسلامي، وأثره في إدارة الشأن الاقتصادي والتنموي وفي تمكين المنظمات غير الحكومية

ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق النهوض الحضاري وقدرته على التحكم في الوسائل التكنولوجية الحديثة والمحافظة على البيئة والمحيط.

وبعدما تأكدت أهمية الحكم الراشد وألوية إحلاله باعتباره مطلباً عاجلاً وضرورياً لتحقيق التطور والازدهار والاستقرار في ظل الحريات والديموقراطية صار سؤال البحث يتعلق بمسارات وسبل إحلال الحكم الراشد من خلال تحقيق الانتقال السلس من حالة الهيمنة والاستبداد إلى الديمقراطية والحريات. إن تجربة الربيع العربي والانتكاسات الكبرى التي وقعت أكدت أن قضية الانتقال الديمقراطي قضية مهمة تقتضي دراسة جادة، وتتطلب التحليل المعمق لمختلف المتغيرات والسياقات المتباينة التي تعيشها الشعوب في مسيرتها نحو الديمقراطية والتنمية، ودراسة مختلف تجارب الأمم التي أفلحت في تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي ضمن مسيرتها نحو تحقيق مطالب شعوبها.

إن المؤتمر الرابع لمنتدى كوالالمبور الذي سينعقد بتونس في نوفمبر 2017 سيفتح هذا النقاش أمام الباحثين والأكاديميين عبر محاضراته وأوراقه حول إشكاليتين مركبتين:

تتعلق الأولى بآليات ومسارات التغيير التي يمكنها أن تحقق تحولا حقيقيا لصالح الشعوب. إنه مما لا ريب فيه أن الساحة المجتمعية أضحت تعج باختيارات متعددة ومختلفة تتعلق بالمداخل الشريطية الكفيلة بإنجاز الإصلاح والتغيير السياسي المنشود الذي يقتضي أن يصل إلى تفعيل دور الأمة، فما هي هذه المداخل؟ وما مدى إفادتها من العقبات الكأداء التي عرفها الربيع الديمقراطي؟

- وأما الثانية فتتعلق بمنطقة رمادية مغيبة في الفكر العربي والإسلامي عامة، وهي التي تعنى بتدبير المرحلة الانتقالية. لقد أثبتت ثورات الشعوب العربية أن إسقاط النظام لا يعني بالضرورة نجاح التحول الديمقراطي، فكيف يمكن تدبير هذا الانتقال حتى يحقق مقاصده ولا يرتد إلى نكوص وإحباط؟ وكيف يمكن تدبير المرحلة الانتقالية ضمن تدافع القوى المجتمعية المتنوعة والمختلفة؟ وما الذي تقدمه لنا تجارب الانتقال الديمقراطي في الدول التي عاشت تلك المرحلة من دروس تفيد البيئة العربية والإسلامية؟

وتنفتح هاتان الإشكاليتان السابقتان على مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى:

- ما هي المسارات التي يمكن أن تتخذها الشعوب والنخب وقوى المجتمع المدني من أجل تحقيق انتقال ديموقراطي سلس للوصول بعد ذلك إلى إحلال معايير الحكم الراشد؟

. هل تشكل المشاركة من خلال الأنساق السياسية التي تسيطر عليها قوى غير الديمقراطية سبيلا مناسباً لتحقيق الانتقال الديمقراطي ثم إحلال الحكم الراشد؟ وهل يمكن تحقيق التغيير والإصلاح من داخل هذه البنى القائمة؟ أم أن ثمة أشكالاً أخرى للوصول إلى حالة انتقال ديمقراطي حقيقي ناجح؟ هل تغيير السياقات محدد أساساً في بناء الخيارات الأنسب؟ وهل تغيير هذه السياقات ممكن؟ وما السبيل لذلك؟

- ما حقيقة حالة "الانتقال الديمقراطي" وما محدداتها؟

- ما هي الشروط الكفيلة بإنضاج مناخ ملائم لتحقيق الانتقال الديمقراطي على المستوى التعبئة المجتمعية ووظائف النخب والقيادات؟ وهل يمكن فصل بناء الإنسان عن بناء الدولة والحكم الراشد؟

- كثيراً ما تشتت الجهود في مراحل الانتقال الديمقراطي بسبب الاختلاف في مراحل وألوياته (النقاش الدستوري وآليات تحديده والحسم فيه - التنافس الديمقراطي - النقاش الهوياتي - التنمية والعدالة الاجتماعية-....)، فما هي أولويات الانتقال الديمقراطي؟

- ما هي أهم عوائق الانتقال الديمقراطي وكيف يمكن استباق مخاطرها وتهديدها لمسارات التغيير التي تدشنها الشعوب بعد جهود وتضحيات؟

- تشكل موازين القوى السياسية والأمنية والاقتصادية في المراحل الانتقالية على المستوى الداخلي وفي الواقع الإقليمي والدولي معطيات مؤثرة وأحياناً حاسمة في معادلة التغيير، كيف يمكن التعامل معها والتحكم فيها واستثمارها خدمة لانتقال ديمقراطي آمن؟

- لقد عرفت البشرية تجارب عدة في الانتقال الديمقراطي في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وتجارب على المستوى العربي والإسلامي....، كيف يمكن الاستفادة من هذه التجارب من أجل إنضاج تصورات تلائم واقعنا العربي والإسلامي؟

أهداف المؤتمر:

- البحث في سبل تحقيق التغيير المفضي إلى حكم راشد مستقر ودائم.

- رصد وظائف النخب والقيادات في إدارة الأزمات وإنجاز التوافق بغرض تحقيق الانتقال الديمقراطي الناجح لفائدة المصلحة العامة وتنفيذ مطمح الشعوب في حكم راشد مفيد للجميع.

- تحديد أشكال تدبير الاختلاف وقنواته في المراحل الانتقالية.

- الانفتاح على مختلف التجارب الإنسانية في تحقيق الانتقال الديمقراطي وتدبير مراحله وصولاً إلى إقامة حكم صالح مستقر دائم.

- التعرف على آليات التعبئة المجتمعية لتحسين الانتقال الديمقراطي وتجسيد معايير الحكم الراشد.

محاور المؤتمر:

المحور الأول: الانتقال الديمقراطي؛ المفهوم-الأنماط - المعايير

- الانتقال الديمقراطي: دواعي التغيير وأهميته.
- مفهوم الانتقال الديمقراطي وأشكاله وأنماطه
- معايير الانتقال الديمقراطي

المحور الثاني: تحديات الانتقال الديمقراطي

- تحديات تدبير المرحلة الانتقالية (المؤسسات الأمنية والاقتصادية والاعلامية ...)
- التحديات الإقليمية والدولية وإشكال تضارب المصالح
- تحدي بناء الشراكة السياسية والمجتمعية من أجل الانتقال الديمقراطي

المحور الرابع: تجارب الانتقال الديمقراطي والدروس المستفادة.

- تجارب عالمية في الانتقال الديمقراطي
- دروس من تجارب الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي والإسلامي.
- نجاح الانتقال الديمقراطي وأثره في بناء الحكم الراشد.